

الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر كسبيل لضمان الجودة الشاملة والنهوض الأكاديمي

Investing in Higher Education and Scientific Research in Algeria to Ensure Total Quality and Academic Advancement

د. شريفة كلاع

جامعة الجزائر 3

ملخص: يعتبر الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي نقطة تقاطع باقي القطاعات، لأن فعالية قطاع التعليم العالي ستؤدي إلى زيادة فعالية القطاعات الأخرى، وفي الجزائر يرتبط الإنفاق والاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي بالقطاع الحكومي بدرجة كبيرة وهو ما أثر على مردوديته، وعليه سنتناول في هذا البحث واقع جودة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، وسبل الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي كضرورة للنهوض الأكاديمي وضمان الجودة الشاملة بالجزائر، وهو ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي: كيف يمكن الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر للنهوض الأكاديمي وتطبيق الجودة الشاملة فعليا؟

الكلمات المفتاحية: الاستثمار - التعليم العالي - الجودة الشاملة - النهوض الأكاديمي.

Abstract:

The investment in higher education and scientific research "HESR" is linked to the other sectors, in a way that, the efficiency of this key sector will lead to increase the effectiveness of other sectors. In Algeria, expenditure and investment in "HESR" in the public sector are highly related and this has affected its profitability. The quality and the means of investment in the Algerian "HESR" as a necessity to ensure the academic quality effectiveness. To discuss this subject, we ask the following question: How can we invest in "HESR" to insure academic advancement and the application of total quality effectiveness?

key words:

Investment - Higher Education - Total Quality - Academic Advancement.

1. مقدمة:

يمثل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي أهمية كبيرة في إنتاج المعرفة ونقلها وتطويرها، إلا أنه في عالمنا العربي هناك فجوة بين هذا القطاع والاستفادة من مخرجاته، للمشاركة به في نهضة المجتمع، والتأثير عليه والإسهام في تنميته، والجزائر ليس مستثنية من ذلك التقييم، حيث يرتبط الإنفاق والاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي بالقطاع الحكومي بدرجة كبيرة وهو ما أثر على مردوديته، ففي ظل تزايد الإقبال على التعليم العالي وصعوبات التمويل التي تواجه مؤسساته، أصبحت هذه الأخيرة مطالبة بالاستجابة لهذا التزايد دون إغفالها لمقتضيات المردودية والفعالية، الأمر الذي دفع بالعديد من الحكومات إلى إدراج المنطق الاقتصادي في مؤسسات هذا القطاع من خلال توجيهها نحو الخصوصية، والتوجه نحو تفعيل الشراكة والتعاون بين المؤسسات الجامعية، وتبني مشاريع وبرامج تكوين وبحث مشتركة، كما أن كلا من القطاع العام والخاص بحاجة إلى الموارد البشرية المؤهلة التي تمتلك القدرة على مواكبة المستجدات المعرفية والتكنولوجية العالمية، ونظرا لضخامة حجم الموارد المالية المطلوبة للاستجابة لمختلف احتياجات التعليم العالي وعدم كفايتها، فإنه لا بد من فتح الباب للقطاع الوطني الخاص، وللمؤسسات الأجنبية للإسهام في نشاط التعليم العالي والبحث العلمي والاستثمار فيه بالجزائر، كسبيل للنهوض الأكاديمي وضمان الجودة الشاملة، ووفقا لما سبق ذكره سنحاول دراسة النقاط التالية:

المبحث الأول: مضامين كل من: التعليم العالي، البحث العلمي، الجودة، الاعتماد الأكاديمي

1. التعليم العالي:

يبرز دور الجامعة كمؤسسة اجتماعية تابعة لوزارة التعليم العالي، مساهمة بذلك كباقي القطاعات الأخرى في التنمية، وعليه سنتطرق إلى مفهوم المؤسسة أولا ثم إلى الجامعة باعتبارها مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي.

أ - مفهوم المؤسسة: يقصد بالمؤسسة "Institute" في هذا البحث: كل مؤسسة تعليم عال تقدم برامج دراسية لا تقل مدتها عن ثلاث سنوات أو ما يعادلها من الساعات المعتمدة، بعد الحصول على الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، وتهدف إلى منح درجة علمية¹. كما تعني المؤسسة التعليمية أيضا كل مؤسسة تعليمية حكومية أو خاصة تقدم برامج دراسية منتظمة (جامعية، عليا)²، وعليه سيتوجب هنا أيضا إعطاء تعريفا للجامعة:

فالجامعة: هي مؤسسة علمية تُعنى بالتعليم العالي والبحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة، تتمتع بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، وتمنح شهادات الإجازة المتخصصة (البكالوريوس، أو الليسانس)، والإجازة العالية (الماجستير)، والإجازة الدقيقة (الدكتوراه)، من خلال الكليات والأقسام المختلفة بها³.

ب - تعريف التعليم: يعرف التعليم على أنه: "نقل وتوصيل المعرفة عن طريق قنوات رسمية وغير رسمية من جيل إلى جيل"⁴، كما يعرف أيضا بأنه: "فن مساعدة الآخرين على التعلم، وبالتالي ففعالية التعلم تنصب على المعلم والمتعلم، ولا يكون لها نتيجة إلا بقدر ما يساعد على حدوث التعلم".

ويعرف التعليم أيضا: "بأنه العملية التي يتم عن طريقها نقل الخبرة والمعلومة والمهارات إلى المتعلمين، وتشمل عملية التعليم إلى تحديد الأهداف واختيار المواد والطرق التعليمية المناسبة"، كما يمكن تعريف على أنه: "تحديد السلوك الذي يجب تعلمه وتهيئة الجو الذي يتم فيه التعلم"⁵.

ويقصد بالتعليم العالي مختلف أنواع الدراسات والتكوين، أو التكوين الموجه للبحث الذي يتم بعد مرحلة الثانوية، على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى، معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة.

كما نجد أن التعليم العالي في كثير من الأحيان، يعبر عن جميع المؤسسات التي تقدم تكوين عالي بعد تلقي التعليم في الأطوار الأساسية (ابتدائي، متوسط، ثانوي، كالجامة أو المعاهد أو المدارس العليا)، أما الجامعة التي تعتبر من أبرز مؤسساته، وفي الكثير من الأحيان تستعمل الجامعة للإشارة لهذه المرحلة التعليمية المهمة، وهذا ما نجده في الكثير من

المؤلفات والدراسات، كما نجد من بين التعريفات للتعليم العالي، التعريف الذي وضع سنة 1977 من طرف 44 بلدا، في الندوة التي نظمتها اليونسكو حول التعليم العالي في إفريقيا حيث عرفوه على أنه: "هو كل أشكال التعليم الأكاديمية والمهنية والتقنية التي تقوم بإعداد العاملين والمعلمين في المؤسسات، كالجامعات ومعاهد التربية ومعاهد التكنولوجيا ومعاهد المعلمين"، كما يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين يقدم على مستوى ما بعد الثانوية من طرف مؤسسات التعليم العالي⁶.

إن التعليم العالي هو مفتاح المرور لعصر المعرفة والسبيل لتطوير المجتمعات وبناء الاقتصاديات القوية التي تقاس في وقتنا الحالي، بقوة الجامعات والبحث العلمي التي تعتبر مركز اكتشاف القدرات البشرية الخارقة التي تتمكن من الرقي بالأمم من خلال الاكتشافات العلمية في مجالات الإعلام الآلي، الكيمياء، التكنولوجيا، وغيرها من المجالات، بالإضافة إلى إعداد الكوادر والطاقات البشرية الفنية والعلمية والثقافية والمهنية، وكذلك إعداد القيادات الفكرية في مجالات التعليم المختلفة التربوية والعلمية والمهنية⁷.

ويعتبر التعليم العالي أهم مرتكزات التنمية الشاملة، وذلك من خلال مساهمته في إعداد الكوادر الفنية والأكاديمية والمهنية لمؤسسات المجتمع المختلفة، إضافة إلى دوره في تطوير المعرفة واستخدامها ونشرها من خلال البحث العلمي، وإعداد المتخصصين في مجالاته وتطوير أساليب خدمة المجتمع والبيئة، لذلك حظيت عملية تطوير التعليم باهتمام كبير في معظم دول العالم، وكان من أهم أدوات تطويره تطبيق معايير الجودة التي أصبحت سمة من سمات هذا العصر، مما جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر عصر الجودة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الناجحة التي ظهرت لمسايرة المتغيرات الدولية والمحلية ومحاولة التكيف معها، وبناء على ذلك فإن تحديد المرتكزات الأساسية للجودة يحتل أهمية كبيرة في إطار التطبيق الفعلي لها في مختلف المؤسسات العاملة⁸، كما يجعل من فكرة الاستثمار في قطاع التعليم العالي أمرا ملحا يفرضه العصر الحالي من أجل الجودة الشاملة، والنهوض الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي.

2. البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي وسيلة منهجية للاكتشاف والتفسير العلمي والمنطقي للظواهر والاتجاهات والمشاكل، وينطلق من فرضيات أو تخمينات يمكن التأكد منها بإتباع سبل تحقيق أهدافا، ويمكن قياسها بقوانين طبيعية أو اجتماعية يحتكم الناس إليها، ويستهدف الوصول إلى نتائج تحقق رغبات الباحث أو الجهة المتبينة للبحث سواء كان هذا البحث نظريا تفسيريا أو تحليليا نقديا أو أنه تطبيقي يلتجئ إلى الميدان أو المعامل والمختبرات⁹.

لقد عرف "فان داليم" البحث العلمي بأنه: "محاولة دقيقة ومنظمة ونافذة للتوصل إلى حلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية وتثير قلق الإنسان وحيرته"، فالبحث العلمي يسعى لحل المشكلات عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن في ضوءها اكتشاف حقائق جديدة والتأكد من صحتها، وتحليل العلاقات بين الحقائق المختلفة والبرهنة عليها، وهو يعتمد على بذل الجهد والمثابرة من أجل الوصول إلى الحقائق، ولا يوصف الجهد المبذول بشرف البحث العلمي إلا إذا توفرت فيه شروط ثلاثة، أن يكون جهدا منظما، وأن يكون دقيقا، وأن يلتزم بالمنهجية العلمية¹⁰.

فالبحث العلمي هو استعمال منهج معين أو أكثر وإتباع خطوات وقواعد معينة لإجراء عملية فحص أو تقص حقيقة دقيقة تهدف إلى اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، كما أنه نمو للمعرفة والتحقق منها، وهو وسيلة للدراسة يمكن عن طريقها الوصول إلى وضع حلول لمشكلة معينة¹¹، كما أنه أيضا نتاج إجراءات منظمة ومصممة بدقة من أجل الحصول على أنواع المعرفة والتعامل معها بموضوعية وشمولية، وتطويرها بما يتناسب مع مضمون واتجاه المستجدات البيئية الحالية والمستقبلية¹².

ومن تعريفات البحث العلمي مايلي: * "هو التحليل المنظم الموضوعي وتسجيل الملاحظات الدقيقة التي قد تؤدي إلى تطوير تعميمات ومبادئ أو نظريات ينتج عنها بالتنبؤ إمكانية السيطرة المطلقة على الأحداث".

* "التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية يقصد التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة جديدة لها".

*"المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق البشرية"¹³.

*"الفحص أو النقصي المنظم الذي يهدف إلى الزيادة في المعرفة الحاضرة، ويتم بطرق تسمح بالنقل والنشر والتعميم والتنوع".

*"استعمال إجراءات وطرق منظمة متقنة سعياً وراء الحصول على المعرفة".

*"الاستعمال المنظم لأدوات وطرائق خارجية للوصول إلى الحل المناسب لمشكلة ما، بشكل أفضل مما يمكن الحصول عليه بوسائل أخرى أقل تنظيماً"¹⁴.

ويمكن تعريف البحث العلمي أيضاً على أساس أنه يتضمن جميع الإجراءات المنظمة والمصممة بدقة، من أجل الحصول على أنواع المعرفة المصنفة كافة، والتعامل معها بموضوعية وشمولية، وتطويرها بما يتناسب مع مضمون المستجدات البيئية الكلية الحالية والممكنة واتجاهها¹⁵.

وحسب مفهوم آخر للبحث العلمي، فإنه "عبارة عن نشاط علمي منظم يسعى إلى كشف الحقائق معتمداً على مناهج موضوعية دقيقة من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق، ثم استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية"، وفي هذا الصدد يقول "مودي G. Moody" البحث هو في الواقع فهم لاكتشاف الحقيقة، ويعتمد أساساً على التفكير النقدي التحليلي، ويقوم هذا المنهج بتحديد وصياغة المشكلات العلمية، وتقديم الفرضيات واقتراح الحلول وجمع المعلومات وتنظيمها، ثم استخلاص النتائج والتأكد من مدى ملاءمتها للفروض المبدئية¹⁶، وانطلاقاً من هذا المفهوم يمكن تحديد ثلاثة أنواع من البحوث العلمية:

أ - البحوث التي تستهدف اكتشاف أو جمع أكبر عدد ممكن من الوقائع والظواهر، وتعتبر المسوح الاجتماعية بمختلف أنواعها نموذجاً بارزاً لهذا النمط من البحوث.

ب - البحوث التي تسعى إلى تفسير معلومات أو بيانات متاحة ولا تعتمد على بيانات ميدانية دائماً.

ج - البحوث ذات الأهداف النظرية، وتسعى إلى صياغة نظريات.

وعلى الرغم من اختلاف التعاريف التي وضعت لتحديد مفهوم البحث العلمي إلا أن هناك نقاط مشتركة بين هذه التعاريف نستطيع من خلالها تحديد المصطلح، وهذه النقاط هي:

- 1 - البحث عبارة عن عملية تطويع الأشياء، والمفاهيم والرموز وفرض التعميم.
 - 2 - إنه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم الدقيق.
 - 3 - يقوم الباحث بإجراء بحثه بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة.
 - 4 - يهدف البحث إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق النظريات والمعلومات المتاحة.
 - 5 - يتبع الباحث في تحقيق هدفه هذا خطوات المنهج العلمي خاصة من خلال اختيار الطريقة المناسبة والأدوات اللازمة ذات الصدق والثبات¹⁷.
- إن الهدف الأساسي من البحث العلمي هو التحري عن حقيقة الأشياء ومكوناتها وأبعادها ومساعدة الأفراد أو المؤسسات على معرفة محتوى أو مضمون الظواهر التي تمثل أهمية معينة لديهم أو لديها، ومما يساعدهم على حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأكثر إلحاحا وذلك بواسطة استخدام الأساليب العلمية والمنطقية، وبشكل شمولي يفيد في تعميم الحقائق أو المعرفة التي تم استخلاصها¹⁸.

3. الجودة:

تعد الجودة في التعليم العالي إحدى وسائل تحسين وتطوير نوعية التعليم والنهوض بمستواه في عصر العولمة الذي يمكن وصفه بأنه عصر الجودة، فلم تعد الجودة حلما تسعى إليه المؤسسات التعليمية أو ترفا فكريا لها الحق في أخذه أو تركه، بل أصبحت ضرورة ملحة تملئها التغيرات المتسارعة التي يشهدها قطاع التعليم العالي في جميع أنحاء العالم ومتطلبات الحياة المعاصرة، وهي وإن جاز لنا التعبير تمثل روح المؤسسة التعليمية¹⁹.

عرفها "معجم الوسيط" لغة: من أجاد أي أتى بالجيد من قول أو عمل، وأجاد الشيء صيره جيدا، والجيد نقيض الرديء، وجاد الشيء جَوَّده بمعنى صار جيدا²⁰.

وعرفها المعهد الأمريكي للمعايير (ANSI): بأنها جملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادرا على الوفاء باحتياجات معينة²¹. كما تعني الجودة: "الدقة والإتقان عبر الالتزام بتطبيق المعايير القياسية في الأداء"²².

وتعرف جمعية الجودة الأمريكية (ASQC)، الجودة على أنها: "المزايا والخصائص الكلية للسلعة أو الخدمة والتي تشتمل على قدرتها في تلبية الاحتياجات"، وتحتل الجودة أهمية

استراتيجية سواء على المستوى المحلي (المجتمع)، أو على المستوى الدولي (المجتمع الدولي)، وبرزت هذه الأهمية منذ خمسينيات القرن العشرين، ففي سنة 1950 صرحت اليابان بأن الجودة هي الهدف الأساسي في بناء الاقتصاد والارتقاء بالإنتاجية والتميز في السوق، وبالتالي الحصول على المكانة التنافسية التي تطمح إليها في الأسواق الدولية، وقد تحقق لها هذا التميز والتفوق، وهذا لا يعني أن الجودة محصورة في القطاع الاقتصادي، فمثلا المؤسسات الجامعية وهي مؤسسات تقدم أهم خدمة للمواطنين، فإنها بإمكانها الاسترشاد بهذه الأبعاد لتؤدي مهمتها على أفضل وجه²³.

وفي تعريف لوكالة ضمان الجودة بالتعليم العالي بالمملكة المتحدة (QAA) ينص على أن الجودة: "أسلوب لوصف جميع الأنظمة والمواد والمعايير المستخدمة من قبل الجامعات ومعاهد التعليم للحفاظ على مستوى المعايير والجودة وتحسينها، ويتضمن ذلك التدريس، وكيفية تعلم الطلاب، والمنح الدراسية والبحوث"²⁴.

كما تعني جودة التعليم العالي: "التحسين المستمر لعمليات الإدارة التربوية أو المدرسية، وذلك بمراجعتها وتحليلها والبحث عن الوسائل والطرق لرفع مستوى الأداء والإنتاجية بالمؤسسة التعليمية، وتقليل الوقت اللازم لإنجاز العملية التعليمية، باستبعاد المهام عديمة الفائدة وغير الضرورية للطالب، مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة ورفع مستوى الجودة"²⁵.

ووفقا لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اليونسكو للتعليم الذي أقيم في باريس بشهر أكتوبر 1998، فقد نص على أن: "الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل: المناهج الدراسية، والبرامج التعليمية، والبحوث العلمية، والطلاب، والمباني والمراق والأدوات، وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي، والتعليم الذاتي الداخلي، وتحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دوليا"، ويعرفها بعض الباحثين بأنها: "مجموعة من الأنشطة والمهارات التي يقوم بها المسؤولون لتسيير شؤون التعليم، التي تشمل التخطيط للجودة وتنفيذها وتقويمها وتحسينها في كافة مجالات العملية التعليمية"²⁶.

أما عن الجودة الشاملة: فيقصد بها في التربية "مجموعة من الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها بما في ذلك كل أبعادها، مدخلاتها وعمليات،

ومخرجات، وتغذية راجعة والتفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة للجميع²⁷.

وبخصوص الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي فهي "أسلوب تطوير شامل ومستمر في الأداء يشمل جميع ميادين العمل التعليمي والتكوين للطلاب (الجامعي، فهي عملية إدارية وتعليمية تحقق أهداف المجتمع والطلاب من خلال تحسين مركز المؤسسة الجامعية على المستوى الوطني والدولي"، في حين يرى آخرون أن الجودة الشاملة هي إيجابية النظام التعليمي بمعنى أنه إذا نظرنا إلى التعليم على أنه استثمار وطني له مدخلاته ومخرجاته، فإن جودته تعني أن تكون هذه المخرجات جيدة ومتفقة مع أهداف النظام من حيث احتياجات المجتمع ككل في تطوره ونموه واحتياجات الفرد باعتباره وحدة بناء هذا المجتمع²⁸.

- مفهوم ضمان الجودة: تعني "التأكد من تطبيق الآليات والإجراءات في الوقت الصحيح والمناسب، للتحقق من بلوغ الجودة المستهدفة بغض النظر عن كيفية تحديد معايير هذه النوعية"²⁹.

وعُرفت ضمان الجودة أيضا بأنها "عملية إيجاد آليات وإجراءات تطبق في الوقت الصحيح والمناسب للتأكد من أن الجودة المرغوبة ستتحقق، بغض النظر عن كيفية تحديد هذه النوعية". كما تم تعريف ضمان الجودة بأنها "الوسيلة للتأكد من أن المعايير الأكاديمية المستمدة من رسالة الجهة المعنية قد تم تعريفها وتحقيقها بما يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء قومية أو عالمية، وأن مستوى جودة فرص التعلم والأبحاث والمشاركة المجتمعية ملائمة وتستوفي توقعات مختلف أنواع المستفيدين من هذه الجهات"³⁰.

ويقصد بضمان جودة التعليم العالي: "تلك العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية، قد تم تحديدها وتعريفها وتحقيقها على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها، سواء على المستوى القومي أو العالمي، وأن مستوى جودة فرص التعلم والبحث العلمي، والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تعتبر ملائمة أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين النهائيين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة

التعليمية"، كما يُنظر إلى ضمان الجودة على أنها: "العملية التي يتم فيها الإقرار بجودة أداء المؤسسات التعليمية وسلامة إجراءاتها وتاممها وجودة مخرجاتها، بشكل يجعل المجتمع الأكاديمي والتربوي والعام يثق بها"³¹.

- مفهوم إدارة الجودة الشاملة: يعرفها "أوماجونو" "Omachonu"، بأنها "تمثل استخدام العملاء للسلعة أو الخدمة التي تقتزن بالجودة في إطار تجربته لها". ويعرفها "تونكس" "Tunks": بأنها "اشترك والتزام الإدارة والموظف في ترشيد العمل عن طريق توفير ما يتوقعه العمل أو ما يفوق توقعاته"³².

وقد عرفت وزارة الدفاع الأمريكية: بأن "الجودة الشاملة تتضمن الأنشطة المتعلقة بالتطوير والتحسين والتي يساهم فيها جميع العاملين في المنظمة إداريين وعمال من خلال تكامل الأنشطة والجهود المقترنة بهم، وفي كافة المستويات لبلوغ الإنجاز الأمثل في الأداء، بحيث يؤدي ذلك نحو تحقيق الرضا في النشاطات المتعلقة بالأهداف المراد تحقيقها بالتنوع والتكاليف والجدولة والأغراض والحاجات"³³.

ويعرفها "بروكا" "Brocka"، بأنها: "الطريقة التي تستطيع من خلالها المنظمة في تحسين الأداء بشكل مستمر في كافة مستويات العمل التشغيلي وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة". ويرى "هوفر" "Hofferet" وزملاؤه أن إدارة الجودة فلسفة إدارية مصممة لجعل المنظمة أكثر مرونة وسرعة في إنشاء نظام هيكلي متين توجه من خلاله جهود كافة العاملين لكسب العملاء عن طريق سبل المشاركة الجماعية في التخطيط والتنفيذ للأداء التشغيلي"³⁴.

وتعرف إدارة الجودة في التعليم بأنها: "استراتيجية إدارية مستمرة التطوير، تنتهجها المؤسسة التعليمية المعتمدة على مجموعة من المبادئ وذلك من أجل تخريج مدخلها الرئيسي وهو الطالب على أعلى مستوى من الجودة من كافة جوانب النمو العقلية والنفسية والاجتماعية والخلقية، وذلك بغية إرضاء الطالب بأن يصبح مطلوبا بعد تخرجه في سوق العمل، وإرضاء كافة أجهزة المجتمع المستفيدة من هذا المخرج"³⁵.

كما تعرف إدارة الجودة الشاملة في القطاع التعليمي بأنها: " عملية استرجاعية إدارية تركز على مجموعة من القيم، وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي تتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لتحقيق التحسن المستمر"³⁶.

4. الاعتماد الأكاديمي:

الاعتماد هو مجموعة الإجراءات والعمليات التي يقوم بها مركزا أو هيئة من أجل التأكد من أن المؤسسة قد حققت شروط ومواصفات الجودة وضمانها المعتمدة، وأن برامجها تتوافق والمعايير المعتمدة والمعلنة، وينقسم إلى:

أ. **الاعتماد المؤسسي:** التأكد من أن المؤسسة لديها المقدرة والإمكانات على تنفيذ رسالتها وأهدافها المعتمدة، وفقا لمعايير ومعايير محددة حول كفاية المرافق والمصادر، ويشمل ذلك العاملين بالمؤسسة، وتوفير الخدمات الأكاديمية والطلابية المساندة والمناهج، ومستويات إنجاز الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وغيرها من مكونات المؤسسة التعليمية، وهي وثيقة ضرورية للمؤسسة في علاقاتها مع الطلبة والأساتذة وسوق العمل والمجتمع المحلي.

ب. **الاعتماد البرامجي:** تقييم البرامج بمؤسسة حاصلة على الاعتماد المؤسسي، للتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تحقيقها لمتطلبات الشهادة الممنوحة بما يتفق مع المعايير والضوابط المعلنة، والاعتراف بأن البرنامج التعليمي بها قد حقق أو وصل إلى الحد الأدنى على أقل تقدير من معايير الكفاية والجودة الموضوعة سلفا من قبل وزارة الوصية"³⁷.

كما يعرف الاعتماد أيضا بأنه: "رتبة أكاديمية أو وضع أكاديمي علمي يمنح للمؤسسة أو البرنامج الأكاديمي مقابل استقاء المؤسسة معايير الجودة الوطنية أو العربية أو الدولية، وفق ما يتفق عليه مع مؤسسات النقيوم التربوية، ويعد الاعتماد خطوة أساسية للمؤسسة للسير نحو التميز في إطار توافقها وانسجامها مع أفضل المعايير العالمية المعروفة، وتيسير سبل الاعتراف بها من قبل الأوساط الأكاديمية والمهنية الدولية والقدرة على التنافس مع زميلاتها"³⁸.

المبحث الثاني: واقع جودة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

إن المراقب لوضع التعليم العالي بالجزائر قد يدرك أن التغيرات والتحولات التي عرفها هذا الميدان على المستوى الدولي والتي قد مست أيضا الجزائر، فتحليل وضعية المنظومة الجامعية تقود نحو الوقوف على هذه التوجهات من خلال التزايد المستمر في تعداد الطلبة، تنوع التخصصات وعروض التكوين، الانفتاح على مصادر أخرى للتمويل، وجود نسب معتبرة من بطالة خريجي الجامعات، الضرورة الملحة لضمان الجودة والنوعية والنهوض الأكاديمي، وتطور تأثير البعد الدولي في ضوء مفهوم العولمة.

حيث شهد التعليم العالي في الجزائر خلال السنوات الماضية تطورات مهمة من حيث الإمكانات البشرية والمادية والمالية، إذ ارتفع عدد مؤسسات قطاع التعليم العالي ليلبلغ أكثر من 93 مؤسسة، كما ارتفع عدد الطلبة ليلبلغ 1210000 سنة 2012، وتزايد عدد المؤطرين ليلبلغ 39782 سنة 2009، وفي ضوء هذه التطورات والتوجهات الحالية للتعليم العالي في الجزائر يعد تحدي ضمان الجودة والنوعية من أبرز ما يواجهه هذا المجال في الوقت الحالي³⁹.

وبخصوص تطبيق نظام الجودة في التعليم العالي بالجزائر، فقد أدركت السلطات الجزائرية بضرورة وحتمية تطبيق هذا النظام، والذي تجسدت الإرادة السياسية في القيام بإصلاح يهدف إلى ترقية التعليم العالي نحو مستويات أفضل، ففي سنة 2008 ومن خلال صدور القانون التوجيهي للتعليم والذي وإن لم يتطرق بصفة مباشرة وتفصيلية لتطبيق نظام الجودة في التعليم العالي، إلا أنه كرس لأول مرة إمكانية فتح مؤسسات خاصة للتعليم العالي وضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء ما يسمى بالمجلس الوطني للتقييم (CNE)، كما انبثقت فرقة عمل كلفت من طرف الوزارة بالتفكير في مشروع إمكانية تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية الجزائرية، مدعمة في البداية ببعض الخبراء الدوليين، وفي 31 ماي 2010 تم ترسيم عمل الفرقة بقرار إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي (CIAQES)، ليتم بعدها اعتماد أدوات ووسائل على مستوى

المؤسسات سميت بـ "خلايا ضمان الجودة" كلفت بالمساهمة في بناء وتطوير هذا النظام على مستوى كل مؤسسة⁴⁰.

وعليه لا بد هنا من أن نشير إلى التعريف بمصطلح "خلايا ضمان الجودة"، وعليه فهي: "هيئة تُعنى بالمساهمة في تطبيق إجراءات نظام الجودة من تقييم، متابعة، مراقبة، تكوين، إعلام، ونشر التقارير ... إلخ، تنشأ داخل مؤسسة التعليم العالي بقرار من رئيس الجامعة، يحدد فيه تنظيم وهيكله ودور هذه الخلية، وهي تتشكل من أعضاء يمثلون مختلف المكونات والهيئات البيداغوجية والإدارية للمؤسسة"⁴¹.

وتشير فعالية خلايا ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر إلى مستوى أداء هذه الخلايا على أرض الواقع في ضوء المهمات الموكلة إليها متمثلة في الوظائف التالية:

- وظيفة التقييم الداخلي لمجالات الحوكمة، التكوين، البحث والحياة الجامعية.
- وظيفة الإعلام حول مهامها وأهداف نظام ضمان الجودة ونشر تقارير عملها.
- وظيفة التكوين المستمر لأعضائها في مجال ضمان الجودة.
- وظيفة الاتصال الداخلي والخارجي⁴².

لكن من الواضح أن التوجه نحو بحث آليات ضمان وتحسين جودة ونوعية نشاطات التعليم العالي في الجزائر تواجهه جملة من الصعوبات والتحديات، تفرض على القائمين على قطاع التعليم العالي أخذها بعين الاعتبار للنهوض الأكاديمي، وكنتقييم لجودة مؤسسات التعليم العالي بالجزائر نجد:

1. غياب ثقافة التقييم والجودة عن مشهد التعليم العالي في الجزائر: إن المتتبع لمسار التعليم العالي في الجزائر يدرك أن عنصر الجودة لم يكن هدفا معلنا في سياسة الجامعة، وبالتالي لم يكن مؤشر قياس نجاعة وفعالية المؤسسة الجامعية، فكل المؤشرات الدالة على كفاءة المؤسسات التعليمية موجهة نحو الكم أي عدد الطلبة.

2. قلة مستوى التدريب وتكوين الفاعلين المكلفين بتطبيق إجراءات هذه العملية.

3. وجود عامل مقاومة المشروع التغيير.

4. النقائص المسجلة في الإمكانيات التنظيمية والمادية الضرورية⁴³، والتي تمكن من التعامل بفعالية مع نظام المعلومات⁴⁴.

5. كما أن وظيفة التقييم الداخلي لا تساهم بالقدر الكافي في تقييم برامج التكوين، البحث، والعمل المؤسساتي: وهذا راجع إلى تركيز خلايا ضمان الجودة في الوقت الراهن على تكوين مواردها البشرية في مجال ضمان الجودة وتوجيه الجهود نحو نشر ثقافة الجودة من جهة، وغياب دليل للتقييم الداخلي على مستوى المؤسسات الجامعية من ناحية أخرى، مما يعطي الانطباع بعدم تحضير الإطار التنظيمي والتشريعي الذي بموجبه تبدأ خلايا ضمان الجودة في إجراء عمليات التقييم الداخلي⁴⁵.

6. تعتبر خلايا ضمان الجودة بعيدة عن درجة الفعالية المطلوبة في إعلام الفاعلين والمهتمين بالتعليم العالي، حول إجراءات ضمان الجودة التي تقوم بها والفائدة التي يمكن تحقيقها من هذه الإجراءات وهي نشر ثقافة الجودة.

7. إن خلايا ضمان الجودة المستحدثة من أجل العمل بمدخل الجودة الشاملة في الجامعات الجزائرية، لم ترتق بعد إلى المستوى المطلوب منها لأداء الأدوار والمهام الموكلة إليها في إطار هذا النظام (التقييم الداخلي، الإعلام، التكوين المستمر لمواردها البشرية في مجال ضمان الجودة، والاتصال على المستويات الداخلي والخارجي).

8. كما أن خلايا ضمان الجودة تهتم بدرجة متوسطة بتكوين مواردها البشرية في مجال ضمان الجودة.

وهذا ما يفسر جانبا من جوانب التأخر والبطء المسجل في السير الفعلي نحو تطبيق نظام الجودة في الجامعة الجزائرية على أرض الواقع، مقارنة بالتحديات والرهانات الداخلية اجتماعيا واقتصاديا من ناحية، والتحولات التي تشهدها أنظمة التعليم العالي في دول العالم من ناحية ثانية⁴⁶.

إن تحديث نظام التكوين العالي في الجزائر، وتحديث إدارته والنهوض بوظائفه، بما يستجيب للتطورات المستحدثة في جميع المجالات والأصعدة، لاسيما في مجال تكنولوجيا التعليم وتقنيات التدريس والبحث العلمي، ومستوى التأطير الأكاديمي، يعد حجر الزاوية للتنبؤ

المستقبلي، ذلك أن مسألة النهوض بمنظومة التكوين العالي هي مسؤولية تقع بالدرجة الأولى على كاهل الأستاذ، الذي هو بحاجة إلى كفاءة بيداغوجية تضمن نوعية وفعالية التكوين العالي، ولا بد أيضا من توفر الهياكل سواء على المستوى الإداري أو البيداغوجي أو العلمي، في كامل إدارات الجامعة وأقسامها وكلياتها ومعاهدها، وكذا الهياكل البيداغوجية كالمكتبة وقاعة البحث، قاعة الانترنت والمخابر، والتي تشكل مجالات حيوية للجامعة والبحث العلمي⁴⁷.

المبحث الثالث: سبل ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

تستطيع الجزائر أن تحقق الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي، وتعززها من خلال إعداد المهارات والتركيز على كفاءة وجدارة هيئة التدريس بصورة أساسية، إذ يجب أن تعمل الوزارة الوصية على توفير الكادر التدريس الذي يملك تأهيلا عاليا، ويمتلك المعرفة العلمية الكافية التي تمكن من بناء طلبة على معرفة عالية تعليميا⁴⁸، ومن هذا المنطلق فإنه لا بد من وضع وتبني سبل لضمان الجودة الشاملة وتطويرها في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر.

1. سبل ضمان الجودة الشاملة:

تتطلب الجودة الشاملة وتطبيقها في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، اعتماد سبل للارتقاء بجودة تلك المؤسسات، حيث يمكن الأخذ بمعايير من خلال ما سبق ذكره، والتي يمكن تبيانها والإشارة إليها في مايلي:

- **جودة الأستاذ:** يحتل الأستاذ المركز الأول من حيث الأهمية في نجاح العملية التعليمية، فمهما بلغت البرامج في جودتها فإنها لا تحقق الفائدة المرجوة منها إذا لم ينفذها أساتذة أكفاء، مكونون ومؤهلون، ولتحقيق ذلك يجب توفر عدد من السمات لدى الأستاذ منها: السمات الشخصية، الكفاءات المهنية، الخبرات الموقفية، الكفاءات العلمية، الكفاءة التربوية، الكفاءة الاتصالية، الرغبة في التعليم، كما يعد مؤشر مقدار الإنتاج العلمي للأستاذ الذي يتطلب معايير لقياس إنتاجيته منها: المنشورات العلمية، التقديرات والاعتراف العلمي مثل العضوية الشرفية في بعض الجامعات العلمية أو رئاسة مؤسسة مهنية وطنية، ويمكن تحديد

أدوار الأستاذ في النقاط التالية: أدواره اتجاه طلابه، اتجاه الكلية التي يعمل بها، أدواره اتجاه المجتمع المحيط به⁴⁹.

- **جودة الطالب:** الطالب هو حجر الزاوية في العملية التعليمية التي أنشأت من أجله، ويقصد بها مدى تأهيله في مراحل ما قبل المؤسسة التعليمية علميا وصحيا وثقافيا ونفسيا، حتى يتمكن من استيعاب كافة أمور المعرفة وتكتما بذلك متطلبات تأهيله، وبذلك تضمن أن يكون هناك طلاب من صفوة الخريجين القادرين على الابتكار والخلق وتفهم وسائل العلم وأدواته، ومن هنا فإن إدارة الجودة الشاملة ترى الطلاب كزبائن وكموظفين في النظام التعليمي، ويجب على المديرين أن يدخلوا الطلاب في عملية التعليم الخاصة بهم، عن طريق تدريبهم على التساؤل في عملية التعليم، وعندما يتساءل الطلاب عن عملية التعلم بعدها يجب أن يقوم المديرون بالاهتمام باقتراحات الطلاب من أجل التغيير.

- **جودة خطة الدراسة:** تعد الخطة الدراسية أحد العوامل الرئيسية المرتبطة بالجودة من حيث المستوى والمحتوى والطريقة والأسلوب، ومدى قدرتها على تنمية وإثراء شخصية المتعلم في مجالات تحديد وحل المشكلات المرتبطة بتخصصه المهني، من خلال التركيز على التكوينات العملية التي تتضمنها الخطة الدراسية، وهذا يتطلب إلغاء النمطية التقليدية المتبعة حاليا في الجامعات من حيث توزيع مواد الخطة الدراسية بين متطلبات الجامعة والكلية والقسم، واستبدالها بخطة دراسية جديدة وفق مؤشرات جودة الخطة الدراسية⁵⁰.

- **جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس:** يجب أن تكون البرامج التعليمية شاملة، عميقة ومرنة وتستوعب مختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية، بالإضافة إلى ضرورة تكيفها مع المتغيرات العالمية، الأمر الذي من شأنه أن يجعل طرق تدريسها بعيدة تماما عن التلقين، ومثيرة لأفكار وعقول الطلاب من خلال الممارسات التطبيقية لتلك البرامج وطرق تدريسها، كما يستوجب التحول من الآليات التقليدية في التدريس إلى الآليات المتطورة والمتنوعة وباستخدام تكنولوجيا التعليم والتعلم الحديثة.

- **جودة المباني التعليمية والتجهيزات والبيئة التعليمية:** يعد المبنى التعليمي وتجهيزاته من المحاور الهامة للعملية التعليمية، وذلك لأنه يتم فيه التفاعل بين جميع عناصر المنظومة

الجامعية، وتعتبر جودة المباني والتجهيزات أداة فعالة لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم، وتتضمن جودة المباني والتجهيزات، موقع المبنى ومساحاته، المدرجات، القاعات، المرافق، المكتبة، المطعم، جودة الإنارة والتهوية، سعة المكان، جودة الأثاث ومؤثرات الصوت، المختبرات والمعامل والتقنيات بأنواعها⁵¹.

- **جودة الإدارة التعليمية والتشريعات واللوائح:** إن جودة الإدارة في المؤسسة التعليمية تتوقف إلى حد كبير على القائد، فإذا فشل في إدراكه للمدخل الهيكلي نحو إدارة الجودة الشاملة، فمن المحتمل أن يتحقق أي نجاح، ويدخل في إطار جودة إدارة المؤسسة الجامعية جودة التخطيط الاستراتيجي، ومتابعة الأنشطة التي تقود على خلق ثقافة إدارة الجودة الشاملة، أما جودة التشريعات واللوائح التعليمية فيجب أن تكون مرنة، واضحة ومحددة تكون عوناً لإدارة المؤسسة التعليمية، كما يجب عليها أن تواكب كافة التغييرات والتحولات من حولها، ومن ثم يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار لأن المؤسسة التعليمية توجد في عالم متغير تؤثر فيه وتتأثر به.

- **جودة الكتاب التعليمي:** يقصد بجودة الكتاب التعليمي، جودة محتوياته والتحديث المستمر له بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية بحيث يساعد الطالب على توجيه ذاته في دراساته وأبحاثه في جميع أنواع التعلم التي تتطلبها المؤسسة التعليمية منه، كما يجب أن توفر الكتب النشاط التعليمي الذي يكون فيه الطالب محور الاهتمام، ويعمل على خلق اتجاهات ومهارات ضرورية لديهم، الأمر الذي يسهم في زيادة وعي الطالب، ومن ثم القدرة على التحصيل الذاتي للمعلومات بالبحث والإطلاع مما يثري التحصيل والبحث العلمي.

- **جودة التمويل والإنفاق التعليمي:** يمثل تمويل التعليم مدخلا بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي، وبدون التمويل اللازم يقف نظام التعليم عاجزا عن أداء مهامه الأساسية، أما إذا توفرت لديه الموارد المالية الكافية، قلت مشكلاته وأصبح من السهل حلها، ولا شك أن جودة التعليم على وجه العموم تمثل متغيرا تابعا لمقدار التمويل التعليمي في كل مجال من مجالات النشاط، ويعد تدبير الأموال اللازمة للوفاء بتمويل التعليم أمرا له أثره الكبير على تنفيذ البرامج التعليمية المخطط لها، كما أن الاستخدام السيئ للأموال سيؤدي ضمنا

إلى تغيير خطط وبرامج التعليم، الأمر الذي يؤثر حتما على جودة التعليم، والتي تحتاج غالبا إلى تمويل دائم، مصادره التمويل الحكومي والخاص، وعوائد مراكز البحث والتدريب⁵².

- **جودة تقييم أعمال الطلبة:** إن التنوع في أدوات تقييم الطلبة يعد مؤشرا أساسيا في تحقيق الجودة وتطوير العملية التعليمية، بحيث يجب التركيز على انتقاء نشاطات ومجاور عملية التقييم واتسامها بالشمول والتكامل والموضوعية والصدق والثبات.

- **جودة تقييم الأداء التعليمي:** يتطلب رفع كفاءة وجودة التعليم تحسين أداء كافة عناصر الجودة التي تتكون فيها المنظومة التطبيقية، والمتكون من الطالب، الأستاذ، البرامج التعليمية، طرق ووسائل التدريس والتمويل... إلخ، وكل ذلك يحتاج إلى معايير لتقييم كل هذه العناصر على أن تكون تلك المعايير واضحة، ويمكن استخدامها وقياسها، إضافة إلى تكوين القائمين على عملية التقييم، مع إعادة هيكلة الوظائف والأنشطة بموجب تلك المعايير ومستويات الأداء⁵³.

2. متطلبات ضمان الجودة:

هناك عدد من المتطلبات الضرورية التي لا بد من توفرها لتحقيق الجودة في أي مؤسسة تعليمية، ويعد توفرها أساسا لجميع الجهود الأخرى التي تأتي لاحقا، ويمكن تلخيصها في التالي:

- التخطيط لعمليات ضمان الجودة وطرق إدارتها.
- استيفاء متطلبات الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.
- إيجاد بيئة عمل مناسبة بصورة متدرجة لتطبيق الجودة.
- استشعار أهمية التدريب قبل الخدمة وأثناءها، ووضع خطة تدريبية فعالة لتطوير مهارات فرق العمل.
- استثمار العقول البشرية المتوفرة.
- بناء وتشكيل فرق العمل.
- استخدام مبدأ التحفيز.
- توفر أدلة إرشادية عملية لجميع الأعمال داخل القطاع التعليمي.

- توفر قاعدة معلومات وبيانات إحصائية داخل القطاع التعليمي.
 - التنسيق بين الجهات التعليمية وغيرها داخل المؤسسة كمنظومة متكاملة.
 - استخدام معايير تقييم، قبل، وأثناء، وبعد العمل في القطاع التعليمي.
 - اعتماد العمل بالدراسات القائمة على البحث العلمي المقنن.
 - دراسة تجارب الآخرين والإفادة منها بما يتناسب مع واقع المؤسسة⁵⁴.
- وبناء على ذلك لا بد للإدارة العليا بمؤسسات التعليم العالي بالجزائر أن تعمل على تبني تطبيق الجودة وتطوير متطلبات الاعتماد الأكاديمي بصورة مستمرة ودائمة، حيث تشمل الجوانب التالية:

- القناعة والتأييد والدعم.
- إقناع جميع القيادات بالمشاركة والمساندة.
- تقدير ومكافأة الإنجازات.
- تذليل المعوقات والصعوبات.
- توفير الموارد المطلوبة.
- تعميم الجهة المعنية بتنفيذ وإقرار التحسينات والقرارات المتخذة.
- تكوين سياسة الجودة وأهداف الجودة بالمؤسسة والحفاظ عليها.
- ضمان التركيز على المستفيد عبر المؤسسة.
- التأكيد على أن التطبيق من فرضيات العمل الأساسي وليس عملاً إضافياً.
- ضمان تشكيل الفرق بقناعة ودعم المسؤول المباشر لها.
- إشراك المديرين والرؤساء في اختيار العمليات المراد تحسينها.
- ضمان تكريم فرق العمل المتميزة في الأداء والإنجاز.
- ضمان المراجعة والمتابعة⁵⁵.

المبحث الرابع: سبل الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

إن طريقة توظيف المعرفة العلمية في المشاريع الوطنية هو العنصر الأكثر أهمية في تقدم الأمم وتطور الشعوب، وارتقاء الدول وامتلاكها لأسباب القوة، حيث نجد أن قوة الحضارة

الغربية مرده إلى التركيز على التعليم، وما تقدمه الجامعات ومراكز البحث العلمي من إداريين ومهندسين وأطباء وجراحين ومعلمين، وغيرهم ممن يتحكمون في مجالات المعرفة والتكنولوجيا والتقنية العلمية الحديثة المتجددة⁵⁶.

وإن كلا من القطاع العام والخاص بحاجة إلى الموارد البشرية المؤهلة التي تمتلك القدرة على مواكبة المستجدات المعرفية والتكنولوجية العالمية، لذا نجد أن الكفاءة العلمية للفرد المتخرج من الجامعة والمتكون تفرض قيمتها على المركز الوظيفي لأنها أعلى شأنًا منه، والمسؤول الكفاء يمنح مركزه الوظيفي السمو والرفعة لإدراكه العميق للعبء والمسؤولية الملقاة على عاتقه في خدمة الدولة والمجتمع، وبعده يتقاضى أجرا على أداء مهامه الوظيفية، فالعمل إذن في القطاع الخاص أو الوظيفة في القطاع العام يرتكزان على مدى الكفاءة العلمية التي يحوزها العامل أو الموظف داخل مؤسسته الإنتاجية أو الخدمية⁵⁷.

وفي حالة الجزائر نجد أنه منذ أن تم الإعلان عن الانفتاح في سنة 1989، وقيام السلطة السياسية بالعديد من الإصلاحات، إلا أنه تمت ملاحظة وجود تناقضات واختلالات تمس كافة الاقتصاد الكلي والجزئي للاقتصاد الوطني، حيث أنه لحد الآن لم تتحدد العلاقة بين القطاعين العام والخاص، وتظهر المفارقة في أن الجزائر تعلن بدخولها مرحلة تطبيق اقتصاد السوق، إلا أنه من ناحية أخرى نجد بأن الدولة لا تزال هي المحرك واللاعب الرئيس في العملية الاقتصادية، فهي المخطط والمنفذ وهي التي تضع السياسات وتشرف على العملية الإنتاجية، مما جعل القطاع الخاص محدود الدور، مما جعل الاقتصاد الوطني يعاني في جميع القطاعات⁵⁸.

وبخصوص سبل الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بإشراك القطاع الخاص، نجد أنه رغم إقرار وزارة التعليم العالي الجزائرية بفتح المجال أمام الجامعات الخاصة، وفق دفتر شروط تحدده الوزارة، إلا أن المراسيم التنفيذية الخاصة بدفتر الشروط لم تتضح معالمها بعد، فعلى غرار بلدان عربية وغير عربية توجد جامعات لدول أجنبية بها على غرار الجامعة الأمريكية في مصر ولبنان وفي العديد من الدول العربية الأخرى، علاوة على وجود جامعات خاصة بها، وهو ما من شأنه فتح مجال التنافس من حيث المدخلات،

ومن حيث الأداء والفعالية ومن حيث المخرجات، أين تمارس وزارة التعليم العالي دور الرقيب والموجه الذي يساهم في رفع مستوى التعليم الجامعي بمسافة واحدة من القطاع العام والخاص، أين تكون الجودة والمنافسة هي التي تصنع الفروق بين جامعة وأخرى دون النظر إلى القطاع الذي تنتمي إليه عام أو خاص، إن هذه المبادرة لا تبتعد كثيرا عن فكرة الحوكمة التي يفترض أن تنتهجها المؤسسات الجامعية، في أن تكون سيدة قراراتها وسيدة علاقاتها مع المحيط الاجتماعي، والقيام بدور فعال فيه⁵⁹.

ففي ظل تزايد الإقبال على التعليم العالي وصعوبات التمويل التي تواجه مؤسساته، أصبحت هذه الأخيرة مطالبة بالاستجابة لهذا التزايد دون إغفالها لمقتضيات المردودية والفعالية، الأمر الذي دفع بالعديد من الحكومات إلى إدراج المنطق الاقتصادي في مؤسسات هذا القطاع من خلال توجيهها نحو الخصوصية، وعولمة قطاع التعليم العالي وهو ما تجلّى في تأثيرات ظاهرة العولمة على هذا القطاع من خلال تزايد حركية الطلبة والباحثين، وبروز أشكال جديدة من التعليم العابر للدول، والتوجه نحو تفعيل الشراكة والتعاون بين المؤسسات الجامعية، وتبني مشاريع وبرامج تكوين وبحث مشتركة⁶⁰.

وعلى إثر ذلك أصدرت وزارة التعليم العالي الجزائرية في عام 2012 قرارات تتيح للجامعات حرية التعاقد مع المؤسسات الاقتصادية وفق عقود إدارية تتيح للجامعة المساهمة أكثر في العملية التنموية من جهة، بل والمساهم في تحصيل مداخيل للجامعة، ولكن عدم وجود المبادرة والجرأة الكافية وسيادة المركزية في التسيير الجامعي عطل هذه العملية وجعلها موقوفة التنفيذ، وهو ما يحسب ضد فعالية سياسة الحوكمة في الجامعة الجزائرية⁶¹.

أما في ما يخص استحداث الجامعة الافتراضية بالجزائر فالأمر يقودنا إلى الحديث عن التعليم عن بعد وهو تطبيق جديد، يصب في نظام إدارة الجودة الشاملة الخاصة بالجامعات، ويرمي إلى حل مشكلة زيادة عدد الطلاب واستقطاب العديد من الشرائح والكفاءات التي لم يتسنى لها مباشرة التكوين بطريقة التكوين المتحرك العادية وهو التواجد في مقاعد الجامعة، وكطريقة لخفض التكلفة والإنفاق العام من جهة وإعطاء فرصة للطلاب للتكوين في أكثر من تخصص وفي أكثر من جامعة داخل الوطن وخارجه بما يصب في غاية تحقيق مجتمع

المعرفة من جهة ثانية، وقد أخذت العديد من الجامعات الجزائرية على عاتقها تطبيق هذا النظام الجديد، لكن بإرادة محتشمة لنفس السبب وهو أن تطبيق هذا النظام جاء كأمر من وزارة التعليم العالي الجزائرية، وليس بمبادرات فردية من الجامعات (مركزية القرارات)، لتبقى سياسة تجميد السنة الدراسية من قبل الطلبة، أو الدفع بوضع برامج تتناسب مع الطلبة العاملين أو غير القادرين على التواجد المستمر بمقاعد الدراسة من السياسات المعمول بها بكثرة في جل الجامعات الجزائرية، وهو ما يفقد هذا النظام مكانته لسد الإشكاليات الموجودة⁶².

وعليه فإن التكوين الافتراضي رغم دوره الهام كمؤشر لإدارة الجودة الشاملة والنهوض الأكاديمي بقي حبرا على ورق، ومكان للتباهي به في المواقع الإلكترونية للجامعات. وتتجلى مزايا التعليم والبحث العلمي كاستثمار، والذي من بين عناصر إنتاجه نجد العمل أو القدرة التنظيمية التي تؤدي إلى تحسين هذه العناصر عن طريق التعليم بالمعنى الواسع الذي يشمل التدريب، فالتعليم كاستثمار يؤدي إلى:

- جعل الفرد أكثر حماسا ورغبة في الاختراع والابتكار.
- يساعد على تقسيم العمل واستخدام التكنولوجيا.
- يساعد ويحفز الاقتصاد الوطني والدولي على تصدير العمل والمنظمين.
- يسمح بزيادة مزايا التوليف بين عناصر الإنتاج، والمقارنة بين باقي العناصر التي تستخدم عناصر بشرية أقل كفاءة⁶³.
- التعليم يساهم في رفع إنتاجية وربحية المؤسسات والأشخاص، وإن تكيف الأولى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة ودعم جهود البحث والتطوير داخلها يفترض تشغيل يد عاملة عالية المستوى، فضلا عن الآثار الإيجابية لاقتصاديات التعليم.
- إن للتعليم حتمية اقتصادية مزدوجة بحيث يعتبر استثمارا واستهلاكاً في نفس الوقت، استثمارا مباشرا من حيث قيامه بإعداد القوى البشرية اللازمة لعمليات الإنتاج، واستهلاكاً من حيث إشباعه لحاجات الأفراد⁶⁴.

ونظرا لضخامة حجم الموارد المالية المطلوبة للاستجابة لمختلف احتياجات التعليم العالي وعدم كفايتها، فإنه لا بد من فتح الباب للقطاع الوطني الخاص، وللمؤسسات الأجنبية للإسهام في نشاط التعليم العالي، ويمثل هذا التوجه أهم التوجهات التي يعرفها قطاع التعليم العالي في السنوات الأخيرة، حيث يدخل هذا التغيير المتمثل في إضفاء الطابع السلعي على خدمة التعليم العالي عدة تعديلات في مفهوم الخدمة المقدمة تقليديا، ومن بين المستجدات نجد التعامل مع مصطلحات جديدة مثل العرض، الطلب، الربحية، الزبون بدل الطالب، ومن ثم تكتسب الجودة مكانة مركزية ليس فقط كمطلب يلح عليه الزبون (الطالب)، ولكن أيضا كأحد مكونات الميزة التنافسية التي تتسابق من خلالها المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى ذلك يقتضي الأمر من السلطات العمومية مراجعة والتخلي عن الدور التقليدي المتعلق بالرقابة والتعديل، تبعا لما أصبح يسمى بالإدارة الحديثة، وفي هذا الصدد تجد مؤسسات التعليم العالي نفسها مجبرة على القيام بمجموعة من الإصلاحات بغية بناء نظام ينطوي على اللامركزية في اتخاذ القرار، مفاوضة الأهداف، مراقبة النتائج، والغاية من هذا التحول الجديد هو تمكين الدولة من المراقبة عن بعد، حيث تكتفي السلطات بتحديد الخطوط العريضة (السياسة) والإمداد بالموارد الضرورية، ثم مراقبة النتائج وليس الوسائل، كما أنه قد تكون الدولة غير قادرة على توفير الدعم المالي الكافي لتوسيع نطاق التعليم العالي، ولكن هذا لا يعني أن تدخلها غير ضروري بل هو مطلوب لإدارة نظام التعليم العالي و ضمان جودته، بالإضافة إلى وضع آليات لتنظيم هذه المؤسسات⁶⁵.

وعليه ومن أجل النهوض بالاستثمار في قطاع التعليم العالي بالجزائر :

- لا بد من إيجاد سبل تعاون ومشاركة الأطراف ذات العلاقة في عملية تخطيط وتطوير التعليم العالي (وزارة التعليم العالي، والوزارات الأخرى، رجال الأعمال، الغرف التجارية والصناعية، القطاع الخاص)، ومن ثم الوصول إلى القرارات التخطيطية لتطوير التعليم العالي والآليات المناسبة لتنفيذها.
- وكذا الاستفادة من تقنيات التعليم عن بعد وتبني الجامعات المفتوحة، مما يعطي أكبر رغبة في التعلم، علاوة على تحسين مستويات التدريس والتعليم.

- ربط التعليم العالي والجامعي بحاجة العمل في عملية مستمرة وتحقيق التكامل بينهما.
- الاستفادة من مؤسسات التعليم العالي العالمية والعربية الرائدة في ما يخص إدارة الجودة الشاملة⁶⁶، وفسح المجال للقطاع الخاص سواء على المستوى المحلي، عربيا أو دوليا مما يفتح باب المنافسة مع القطاع العام الوصي على قطاع التعليم العالي بالجزائر من أجل النهوض الأكاديمي وتحسين جودة التعليم والاستفادة من مخرجاته.
- نشر الوعي حول أهمية التعليم، وأهمية توافر قوى عاملة ماهرة ومدربة، وذلك من خلال أجهزة الإعلام، وعقد الندوات حول هذا الموضوع.
- تأصيل فكرة تعاون المؤسسات والمصانع الخاصة مع وزارة التربية، والتعليم ووزارة التعليم العالي لتعليم وتدريب الطلبة.
- وجوب نشر البحث التعاقي بين الجامعات والجهات الراغبة في البحث، وذلك لترويج وتسويق قدرات الجامعيين العلمية والتكنولوجية.
- وجوب مساهمة القطاع العام والخاص في دعم الأبحاث العلمية عن طريق وجود مراكز بحوث، وتطوير حقيقي لكل مؤسسة إنتاج أو شركة.
- ضرورة وجود مرونة في تقنين الوظائف الحكومية بما يتناسب مع خطط التنمية، وأولويات القطاعات من حيث مساهمتها في التنمية الاجتماعية.
- ضرورة توفير جهة تقوم بإعداد البيانات المتعلقة بالتعليم بكافة فروعه وأنشطته بجميع أنحاء الوطن، وتعمل على تنظيم الحصول على المعلومات، وذلك لتوفير الوقت والجهد للباحثين في هذا المجال⁶⁷.

الخاتمة:

إن تطوير متطلبات الاعتماد الأكاديمي يعتبر وسيلة فعالة لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، فرغم القرارات الإصلاحية التي تعتمد من حين لآخر، وآخرها اعتماد نظام الـ "ل م د" والتخلي عن النظام الكلاسيكي كلية، إلا أن ذلك لم يشفع لها في أن ترتقي إلى مصاف الجامعات المصنفة عالميا أو حتى عربيا أو إفريقيا، وللأسف فإن مؤسسات التعليم العالي الجزائرية لم تصنف ولسنوات في التصنيفات العالمية السنوية من حيث الجودة، وعليه

فإن تشعب مشكلات مؤسسات التعليم العالي بالجزائر حسب ما تم ذكره في هذه الدراسة، يجعل من صياغة سياسة جديدة من شأنها أن ترتقي بالدولة الجزائرية إلى ما يسمى بمجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة ضرورة ملحة، تقتضي مقاربة محددة وجريئة للتعامل مع الإشكاليات والمفارقات التي تعيشها مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، وما افتقدته من قاطرة لتغيير المؤسسات الاقتصادية وباقي مكونات المجتمع.

وعليه يعتبر الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي ضرورة ملحة يفرضها العصر الحالي، للنهوض الأكاديمي وضمان الجودة الشاملة بالجزائر، وعليه لابد من مد جسور المشاركة والتعاون مع القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء وكذا الأمر مع مؤسسات الإنتاج والاقتصاد، وبناء علاقات متبادلة معهم حتى تضمن الجامعات الدعم المالي عبر تلك المؤسسات والقطاعات، لتنفيذ برامجها الأكاديمية والبحثية مقابل ما تقدمه هذه الجامعات لها من تخطيط معرفي وعلمي.

ولتحقيق وضمان الجودة الشاملة والنهوض الأكاديمي في التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر، لا بد من الاستثمار في هذا القطاع، ولا بد من تطوير جودة مؤسسات التعليم العالي، وجعلها أكثر تفاعلا مع الظروف والرهانات الدولية والوطنية، وتفعيل آليات العمل لتحقيق الجودة الشاملة في الأداء والمخرجات بشكل فعال، وعليه لا بد من:

- تعاون ومشاركة الأطراف ذات العلاقة في عملية تخطيط وتطوير التعليم العالي.
- ضرورة العمل على اختيار القادة الأكاديميين في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، وفق أسس علمية، بحيث تتوافر فيهم الكفاءات الشخصية والمهنية التي تؤهلهم إلى قيادة تلك المؤسسات بما يحقق لها الكفاءة.
- تطوير متطلبات الاعتماد الأكاديمي بما يتناسب مع الوقت الحالي.
- الاستفادة من مؤسسات التعليم العالي العالمية والعربية الرائدة في ما يخص إدارة الجودة الشاملة.

- الاهتمام والعناية ببرامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم باعتبارهم الأداة الحقيقية لتنفيذ كافة أشكال ومداخل التطوير، وتحقيق التأهيل المرغوب للطلاب وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة.
- تحديث عمليات الاتصال والإدارة في المؤسسات التعليمية الجزائرية، واعتماد الوسائل الإلكترونية والتكنولوجيا في توفير المناخ الملائم للإيفاء بمتطلبات الجودة.

قائمة المراجع:

- 1 - فيصل عبد الله الحاج وآخرون، دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد، (عمان: حقوق الطبع والنشر محفوظة للأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، 2008)، ص.9.
- 1 - دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، (المركز الوطني لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي)، ص. 8، متاح على الرابط التالي للإطلاع والتحميل: <http://zu.edu.ly/arabic/files/1-147.pdf>
- 2 - نفس المرجع، ص. 8.
- 3 - العبد حيتامة، "العوامل المؤثرة على النظم التعليمية في العالم العربي"، مجلة فكر ومجتمع، ع. 20، أبريل 2014، ص. 239.
- 4 - نفس المرجع، ص. 240.
- 1 - محمد السعيد بن غنيمة، "أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر: 1967 - 2012"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ميلود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2014 - 2015، ص. 16.
- 2 - عبد العالي هبال، "إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي: مقارنة مفاهيمية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 3، جويلية 2012، ص. 105.
- 1 - دليل ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، مرجع سابق، ص. 5.
- 2 - عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ص. 25.
- 1 - حلمي عبد المنعم صابر، منهجية البحث العلمي وضوابطه، (لا يوجد ذكر لدار النشر ولمكان النشر ولا السنة)، ص. 19.
- 2 - عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، (دمشق: دار النمير، ط. 2، 2004)، ص. 18.

- 3 - رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، (دمشق: دار الفكر، سبتمبر 2000)، ص. 69.
- 4 - محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني، منهجية البحث العلمي في علم السياسة، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008)، ص. 21.
- 1 - محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني، ص. 21 - 22.
- 2 - محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، (عمان: دار وائل للنشر، ط.2، 1999)، ص.5.
- 3 - عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.4، 2007)، ص. 16.
- 1 - عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات، مرجع سابق، ص. 17.
- 2 - محمد عبيدات، مرجع سابق، ص. 5.
- 1 - اخليف الطراونة، "ضبط الجودة في التعليم العالي وعلاقته بالتنمية"، ورقة عمل مقدمة في البرنامج الأكاديمي للأسبوع العلمي الأردني الخامس عشر (العلوم والتكنولوجيا: محركان للتغيير)، مدينة الحسن العلمية، الأردن، أيام: 10 - 12 / 5 / 2010، ص. 3.
- 2 - فيصل عبد الله الحاج وآخرون، مرجع سابق، ص. 9.
- 3 - نفس المرجع، ص. 9.
- 4 - دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، مرجع سابق، ص. 10.
- 5 - نبيل دريس، "أهمية إدارة الجودة في الجامعة الجزائرية"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ع. 2، مارس 2017، ص. 90.
- 1 - اخليف الطراونة، مرجع سابق، ص. 3.
- 2 - نفس المرجع، ص. 3.
- 3 - نفس المرجع، ص. 3.
- 4 - فيصل عبد الله الحاج وآخرون، مرجع سابق، ص. 9.
- 1 - نبيل دريس، مرجع سابق، ص. 91 - 92.
- 2 - دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، مرجع سابق، ص. 10.
- 3 - فيصل عبد الله الحاج وآخرون، مرجع سابق، ص. 10.
- 1 - اخليف الطراونة، مرجع سابق، ص. 4.

- 2 - بوجمعة كوسة، "غدارة الجودة الشاملة ومؤشرات التوازن القيمي والوظيفي في الجامعة الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 6، ديسمبر 2016، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص. 153.
- 3 - نفس المرجع، ص. 153.
- 4 - نفس المرجع، ص. 153.
- 1 - الشريف بوفاس، "إمكانية تطبيق ستة سيغما Six Sigma لتحسين جودة التعليم العالي"، ورقة علمية مقدمة إلى المنتدى الدولي حول إدارة الجودة والأداء المتميز في الجامعات العربية، أيام 15 و16 أبريل 2015، كلية الآداب، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص. 2.
- 2 - الشريف بوفاس، مرجع سابق، ص. 3.
- 1 - دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، مرجع سابق، ص. 14.
- 2 - فيصل عبد الله الحاج وآخرون، مرجع سابق، ص. 22.
- 3 - سمير بن حسين، "تقييم فعالية خلايا ضمان الجودة في المساهمة في بناء وتطوير نظام جودة التعليم العالي في الجزائر: دراسة ميدانية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع. 18، مارس 2015، ص. 211.
- 1 - باديس بوخلوة وسامي بن خيرة، "تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية بناء على تجارب عالمية وعربية"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ع. 9، 2016، ص. 100.
- 2 - سمير بن حسين، مرجع سابق، ص. 209.
- 1 - سمير بن حسين، مرجع سابق، ص. 209.
- 2 - نفس المرجع، ص. 212.
- 3 - باديس بوخلوة وسامي بن خيرة، مرجع سابق، ص. 101.
- 1 - سمير بن حسين، مرجع سابق، ص. 215.
- 2 - نفس المرجع، ص. 218.
- 1 - شهرزاد دهيمي، "تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي، تكوين، البحث العلمي، الإعلام والهيكل"، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 36، ديسمبر 2011، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص. 195 - 198.
- 2 - نبيل دريس، مرجع سابق، ص. 92.
- 1 - بوخلوة باديس وسامي بن خيرة، مرجع سابق، ص. 101.
- 2 - نفس المرجع، ص. 101.

- 1 - بوخلوة باديس وسامي بن خيرة، مرجع سابق، ص. 102.
- 1 - بوخلوة باديس وسامي بن خيرة، مرجع سابق، ص. 102.
- 2 - نفس المرجع، ص. 102.
- 1 - فاطمة بنت محمد العبودي، إجراءات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للمؤسسة التعليمية، (الرياض: عمادة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ج.1، 2014)، ص. 13.
- 1 - فاطمة بنت محمد العبودي، مرجع سابق، ص. 14.
- 1 - محمد بلعسل، "الجامعة وسوق العمل في الجزائر"، مجلة فكر ومجتمع، ع. 15، جانفي 2013، ص. 184.
- 2 - نفس المرجع، ص. 184.
- 1 - محمد بلعسل، مرجع سابق، ص. 185.
- 2 - بوجمعة كوسة، مرجع سابق، ص. 160.
- 1 - سمير بن حسين، مرجع سابق، ص. 210.
- 2 - نفس المرجع، ص. 160.
- 3 - بوجمعة كوسة، مرجع سابق، ص. 161.
- 1 - حسين بن العارفة، "دور التعليم في النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، ع. 397، مارس 2012، ص. 83.
- 2 - نفس المرجع، ص. 92.
- 1 - صليحة رقاد، "تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته: دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013 - 2014، ص. 61 - 62.
- 1 - بوخلوة باديس وسامي بن خيرة، مرجع سابق، ص. 103.
- 1 - حسين بن العارفة، مرجع سابق، ص. 93.